آثار الهجرة غير القانونية في ليبيا

د. عبد النبي مفتاح الصويعي*

المستخلص:

أصبحت الهجرة غير القانونية من بين القضايا الدولية التي باتت تلقي بآثارها السلبية على العديد من دول العالم، بما تحدثه من خروقات لسيادة الدول، وعبور حدودها من غير المنافذ القانونية للدخول، وما تتركه من آثار وتداعيات سلبية على دول العبور والمقصد، وأيضا لارتباطها، في كثير من الأحيان، بأفعال تعدّ من قبل الجرائم الدولية، كتجارة السلاح، والمخدرات، والإرهاب، والاتجار بالبشر، ونقل الأمراض المعدية. وتعد ليبيا من بين الدول التي تعاني من هذه الظاهرة، بوصفها دولة عبور، وأحيانا استقرار مؤقت، الأمر الذي سبب لها الكثير من الآثار والتداعيات السلبية المتنوعة، سواء فيما يتعلق بالأمن الوطني، والأعباء الاقتصادية، أو آثارها الاجتماعية، خاصة مع ما تعانيه من فراغ سياسي وأمني منذ سنة 2011م، وزيادة أعداد المهاجرين غير القانونيين وانخراط بعضهم في التشكيلات المسلحة غير الشرعية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، الهجرة غير القانونية، اسباب الهجرة غير القانونية، آثار الهجرة غير القانونية في ليبيا.

Abstract: Illegal immigration is one of international issues whose negative impact has influenced a number of states in the world. It has infringed the sovereignty of states where immigrants cross their border through illegal passages whereby leaving reprecussions and negative effect on transit and destination counties. Moreover, it is sometimes connected with acts considerered international crimes, such as arms and drug trade, terrorism, human trafficking, transmission of infectious diseases. Libya is one of the countries that is suffering from this phenomenon being a transit state, and sometimes a temporary settlement country. This has its various negative repercussions on its national security or on its economy and social status, especially as Libya is witnessing political and security vacuum since 2011. This is coupled with an increase in the number of illegal immigrants, as well joining some of them illegal armed groups.

Keywords: immigration, illegal immigration, causes of illegal immigration, and impact of illegal immigration on Libya.

* د. عبد النبي مفتاح الصويعي، عضو هيئة تدريس بقسم الدراسات الدبلوماسية مدرسة الدراسات الاستراتيجية أكاديمية الدراسات العليا– جنزور، ليبيا.

مقدمة:

يشهد العالم العديد من المخاطر والتحديات التي تعكّر صفو العلاقات بين مختلف الأطراف الدولية وبشكل خاص الدول. وأصبحت هذه المخاطر والتحديات تشكل قضايا دولية مشتركة أخذت صفة الدولية، بمعنى أن هذه القضايا قد انتشرت أفقيًّا، وعمّت كل القارات من جانب، ومن جانب ثانٍ فإن آثارها قد شكّلت عبئا وضررًا عمَّ أغلب الدول والقارات، ومن جانب ثالث، فإن دولة واحدة لا تستطيع التصدي لها بمفردها، بل لابد من مشاركة العديد من الأطراف للقضاء عليها، أو على الأقل الحد من آثارها.

وتأتي ظاهرة الهجرة غير القانونية ضمن هذه القضايا الدولية، إضافة إلى ظواهر أخرى، مثل: التلوث البيئي، وأزمة الغذاء العالمي، وسباق التسلح، والإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، فهذه الظواهر تشكّل تحديًّا جديًّا للعديد من دول العالم، بل إن بعضها يمثل تهديدًا مباشرًا للسلم والأمن الدوليين.

وأصبحت الهجرة غير القانونية من الظواهر المنتشرة عالميًّا، فالمهاجرون عندما يغادرون أوطانهم إنما يبحثون عن بلدان أخرى، توفر لهم مصادر ومستويات حياة مرتفعة (أي عوامل جذب)، أو لأسباب أمنية وسياسية، أو لأسباب أخرى متنوعة (عوامل طرد).

وعلى الرغم من أن ظاهرة الهجرة هي ظاهرة طبيعية عبر العصور، لكنّها في واقعنا المعاصر، اتخذت أبعادا غير اعتيادية، بما حملته معها من تداعيات وآثار خطيرة، سواء على الأمن والاستقرار السياسي العالمي، أو الإقليمي، أو الوطني، أو على اقتصاديات الدول، أو فيما يخص آثارها الاجتماعية الخطيرة، وأصبحت هاجسًا يؤرّق الكثير من دول العالم، بما تحمله وتحدثه من مخاطر وآثار سلبية على دول المصدر والعبور والمقصد. وتتنوّع هذه المخاطر والآثار، وتضم من خلالها العديد من التحدّيات للدول فرادى، وللسلم والأمن الدوليين.

وأصبحت الهجرة غير القانونية إلى ليبيا إحدى المعضلات التي تعانيها الدولة، لما لها من آثار وتداعيات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، خاصة وأن ليبيا تعاني عدم استقرار سياسي وأمني منذ سنة 2011م، الأمر الذي عمق من حدة وآثار هذه المعضلة، وأن التعاطي معها بالأساليب السياسية والأمنية فقط يتعارض مع البعد الإنساني والحقوق الإنسانية للمهاجرين الذين دفعتهم الظروف القاسية إلى عبور آلاف الأميال عبر الصحراء.

إشكالية البحث وتساؤلاته:

إن حجم الهجرة غير القانونية إلى ليبيا، مرورًا إلى أوروبا، قد أخذ اتجاها تصاعديًّا، ومما ساعد على زيادة تدفّق أفواج المهاجرين غير القانونيين هو حالة الفراغ الأمني والسياسي الذي أعقب الأحداث الجارية في ليبيا منذ سنة 2011م، وزاد معه أعداد المهاجرين غير القانونيين إلى أوروبا عبر قوارب الموت، وذلك خلّف آثارًا جسيمة على ليبيا، وعلى إيطاليا، وبقية الدول الأوروبية، وما صاحبها من خروقات لحقوق المهاجرين. وتطرح هذه الإشكالية سؤالًا محوريًّا، يتمثل في: ما هي طبيعة الهجرة غير القانونية إلى ليبيا، وما هي آثارها فيها؟

وتنبع أهمية البحث في هذا الموضوع من زيادة الاهتمام الدولي والمحلي بظاهرة الهجرة غير القانونية والأبعاد التي صاحبتها، والأخطار التي أصبحت تحدثها، كونها لم تعد موضوع هجرة أفراد بحثًا عن تحسين أوضاعهم المعيشية فقط، إنما صاحبتها ظواهر تمثل جرائم منظمة، كالإرهاب وتجارة السلاح وتجارة البشر، والمخدرات، وغيرها.

وتهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على طبيعة الهجرة غير القانونية إلى ليبيا، وتزايد حجمها، وكشف أخطارها، والمظاهر السلبية المصاحبة لها.

وسوف أتناول موضوع الهجرة غير القانونية وآثارها في ليبيا، من خلال محورين اثنين: يتناول المحور الأول: تعريف الهجرة والهجرة غير القانونية وأسبابها، بينما يركّز المحور الثاني على محاولة الكشف عن آثارها في ليبيا.

المحور الأول/ تعريف الهجرة والهجرة غير القانونية وأسبابها:

تعددت مفاهيم الهجرة وتنوعت، وكذلك الهجرة غير القانونية، كما تعددت أسبابها، لذلك سنتناول تعريف الهجرة، والهجرة غير القانونية أولًا، ثم أسبابها ثانيًا.

أولاً/ تعريف الهجرة والهجرة غير القانونية:

تعريف الهجرة لغة: الهجرة في اللغة هي: اسم لأصل كلمة هجر، والهجر ضد الوصل، والهجرة عن أرض إلى أرض ترك الأولى للثانية، والتهاجر والتقاطع[1]، كما تعرف الهجرة في اللغة على أنها هاجر المهاجر مهاجرة من البلد وخرج منه إلى بلد آخر، وتهجّر فلان تشبّه بالمهاجرين[2]. كما تعرف لغة كذلك بأن " أصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن، ويسمى المهاجرون مهاجرين؛ لأنهم تركوا ديارهم ومساكنهم التي نشأوا بها، والتحقوا بدار ليس بها أهل ولا مال، فكل من فارق بلده من بدوي أو حضري، أو سكن بلدًا آخر، فهو مهاجر[3].

تعريف الهجرة اصطلاحا: تعددت تعريفاتها بحسب الزوايا التي ينظر منها المفكرون والمهتمون، سواء تعريفات موقفية أو تخصصية، حيث عرفها البعض بكونها "انتقال الشخص ومرافقيه ممن يعول من موطنه إلى موطن آخر بهدف الإقامة الدائمة مع استهداف الاعتماد الاقتصادي التام والدائم على الوطن الجديد [4] . أما منظمة الأمم المتحدة فقد عرفت الهجرة بأنها " النقلة الدائمة أو الانتقال الدائم إلى مكان بعيد عن الموطن الأصلي بعدا كافيًا [5]. أما وكالة الهجرة التابعة للأمم المتحدة فقد عرفت المهاجر بأنه " أي شخص ينتقل أو انتقل عبر حدود دولية أو داخل دولة بعيدًا عن مكان إقامته المعتاد، بغض النظر عن: أولًا الوضع القانوني للشخص، وثانيًا ما إذا كانت الحركة طوعية أو غير طوعية، وثالثًا ما هي أسباب الحركة، و رابعًا ما هي مدة الإقامة؟[6]. هنا، يمكن القول إجمالًا، إن الهجرة في مفهومها العام تعني الانتقال من بلد إلى آخر، إما لأسباب طاردة في موطنه الأصلي، وإما لأسباب جاذبة في البلد المقصود بنيّة الإقامة الدائمة.

---

1 محمد أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، لبنان، بيروت، دار الكتب، 1988م.

2 لويس معلوف، المنجد في اللغة والأعلام، بيروت، دار المشرق، 2014م، ص 855.

3 ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، الطبعة الثالثة ،1414هـ، ص 22.

4 عبد الله عبد الغني عالم، المهاجرون، دراسة سوسيو أنثروبولوجي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،2002م، ص 16.

5 طارق خالد الإدريسي، مراحل تطور تشريعات الهجرة غير الشرعية في القانون الليبي، صبراتة، مجلة المتوسط، السنة الأولى، العدد الأول، يوليو 2018م، ص 3.

6 الأمم المتحدة، الهجرة ،htt// www.un.org/global-issues/migration تاريخ زيارة الموقع الساعة الخامسة مساء، الثلاثاء 23-01-2024م.

أما الهجرة غير القانونية، فيمكن القول إنّ تعريفها لا يختلف كثيرا عن مفهومها العام عدا كونها تحصل بطريقة تخرق تشريعات الدول المهاجر إليها، حيث تُعرّف الهجرة غير القانونية بأنها: الرحيل عن بلد لآخر بشكل يخرق القوانين المرعية في البلد المقصود، بحيث يُدخل دون تأشيرة دخول من المنافذ المحددة من طرف سلطات الدولة، وعادة ما تكون الهجرة غير القانونية من البلدان الفقيرة، أو التي تشهد اضطرابات سياسية أو كوارث طبيعية إلى البلدان الغنية. وقد أطلق عليها أسماء عديدة، أهمها الهجرة غير القانونية، والهجرة غير الشرعية، والهجرة السّرية، والهجرة المتوحشة، وهناك من أطلق عليها مصطلح (الحرق) وهو مصطلح شائع استعماله في بلدان المغرب العربي، ويعني" أولئك الذين يقطعون البحر الأبيض المتوسط متجهين إلى الجنوب الأوروبي في قوارب الموت، وعندما يصلون يقومون بحرق وثائقهم التي تربطهم ببلدهم الأصلي[1]، ونفضّل هنا تسميتها بالهجرة غير القانونية؛ لأن المهاجرين بهذه الصفة لا يدخلون الحدود السياسية للبلدان الأخرى عبر منافذ، أو مسالك، أو ممار رسمية حددتها الدولة المقصودة.

ويمكن تعريف الهجرة غير القانونية بأنها "قيام فرد أو جماعة بالدخول أو الخروج من دولة إلى أخرى سواء كانوا مواطنين أو أجانب، بطريقة غير قانونية، وذلك إما بالتسلل عبر الحدود الدولية ومن غير المنافذ الرسمية المعدة للسفر، وإما دون حمل الجوازات أو وثائق السفر اللازمة أو باعتماد وثائق مزورة وغير صحيحة[2].

أما المهاجر غير القانوني فهو وصف يطلق على الفرد الذي يهاجر ويعبر الحدود الدولية بطريقة غير قانونية، بحيث يتنقل الفرد إلى بلد غير موطنه الأصلي، وغير مصرح له بالعيش فيه. كما أن هناك من أطلق وصف مهاجر غير قانوني على الشخص الذي دخل البلاد بصورة غير قانونية أو بقائه في البلاد مع انتهاء صلاحية تأشيرته[3].

1 بورزق أحمد، حجاج مليكة، أسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها، الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث، المجلد الأول، العدد التاسع 2018 http//www.asjb.cerist.dz تاريخ زيارة الموقع، الساعة السادسة مساء، الثلاثاء ،23-01 – 2024.

2 طارق خالد الإدريسي، مرجع سبق ذكره، ص3.

3 نفس المرجع السابق، ص. ص 3-7.

وقد عرف القانون الليبي المهاجر غير القانوني بأنه " في تطبيق أحكام هذا القانون يعد مهاجرا غير شرعي، كل من دخل أرض الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وأقام بها من دون إذن أو تصريح من الجهات المختصة بقصد الاستقرار فيها أو العبور إلى دولة أخرى[1].

ثانياً: أسباب الهجرة غير القانونية:

لعله من الدوافع الرئيسة التي أدّت إلى توسع ظاهرة الهجرة غير الشرعية هو تزايد الطلب على الهجرة بشكل عام، فإنه مع اتباع الدول الجاذبة للمهاجرين سياسات تقييدية للحدّ من هجرة الأشخاص إليها بطريقة قانونية، اندفع المهاجرون إلى الهجرة بطريقة غير قانونية.

وتنقسم الدول من منظور أسباب الهجرة عمومًا، والهجرة غير القانونية على وجه التحديد، إلى ثلاثة أنواع[2]:

1- دول المنشأ (المصدر): والعامل المشترك بين هذه الدول، هو معاناتها من مشاكل عدة، سياسية واقتصادية واجتماعية، وتتفاوت نسبة المعاناة بينها من هذه المشاكل. ويتركز هذا النوع من الدول في إفريقيا وجنوب الصحراء، مثل جيبوتي وأريتريا والصومال وأثيوبيا والجزائر والمغرب والسودان، وفي قارة آسيا الهند وباكستان وسيريلانكا، حيث يفكر مواطنو هذه الدول في الهجرة إلى الدول التي تؤمن لهم الاستقرار والعيش بأمان، في دول المقصد(الجذب) وهي الدول الأكثر جاذبية وتطورا، وتتمتع بمستويات دخل مرتفع، كدول الاتحاد الأوروبي وأمريكا.

2- دول العبور: وهي التي يعبرها المهاجرون باتجاه دول المقصد. وقد تطول مدة اقامتهم بها أو تقصر.

3- دول المقصد: وهي مجموعة الدول التي يهدف المهاجرون غير الشرعيين إلى الاستقرار بها، لتوافر أسباب الاستقرار ومصدر العيش.

ويمكن تحديد أسباب الهجرة غير القانونية من خلال مجموعتين من العوامل هما: عوامل طاردة، وهي العوامل المرتبطة بدول المنشأ، وعوامل جاذبة وهي المرتبطة بدول المقصد.

---

1 المادة الأولى من القانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية.

2 بو رزوق أحمد، حجاج مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 281.

أ – العوامل المرتبطة بدول المنشأ (عوامل الطرد):

تتنوع العوامل التي تدفع إلى الهجرة غير القانونية من دولة لأخرى، وبشكل عام تتمثل في:

1- الأسباب السياسية: حيث يدفع عدم الاستقرار السياسي والأمني، وكذلك الاضطهاد الديني في بعض البلدان بعض أفرادها إلى الهجرة غير القانونية.

2- الأسباب الاقتصادية: وتعد أحد أهم الأسباب المؤدية إلى الهجرة غير القانونية، فقلة فرص العمل في البلدان المصدرة للمهاجرين، وحتى إن وجدت، فهي إما موسمية وإما غير ذات مردود مقنع، وتدني المستوى المعيشي ومستوى الخدمات، كل هذا يدفع الأشخاص إلى الهجرة، حيث توافر فرص العمل والشعور بالأمان.

3- الأسباب الاجتماعية: يرى البعض أن حالات التفكك الأسري، وانعدام الروابط الاجتماعية، وعدم وجود توافق مع العادات والتقاليد السائدة، تدفع البعض إلى الهجرة، وتحديهم للعديد من الصعاب للوصول عبر مسالك خطرة إلى بلدان المقصد.

وتأتي الدول الأوروبية على رأس قائمة الدول الجاذبة للمهاجرين. وتتلخص عوامل الجذب في الآتي[1]:

1- العوامل الاقتصادية التي تتمتع بها دول المقصد: وتأتي في طليعة العوامل الدافعة للهجرة بشكل عام والهجرة غير القانونية بشكل خاص، وهي تلك العوامل التي تدفع طالبي الهجرة بالتوجه إليها، منها ما يتعلق بتوفر فرص عمل في القطاع الخاص التي يرفض مواطنوها العمل فيها، مثل: جني الثمار وغسيل السيارات، أو تتسم بالخطورة كالعمل العضلي داخل المصانع، كما أن ارتفاع مستولى الأجور، وارتفاع مستوى المعيشة، إضافة إلى توافر الخدمات الاجتماعية والصحية بمستوى أفضل مما هو متوفر في بلدانهم الأصلية، كل هذه العوامل تدفع إلى المغامرة والهجرة غير القانونية.

2- تدني نسبة زيادة عدد السكان في دول المقصد: فدول الاتحاد الأوروبي مثلًا (وهي الأكثر مقصدًا لطالبي الهجرة غير القانونية) تعاني تدني نسبة المواليد، وأيضا تعدّ الأكبر سنًّا في العالم، ومع هبوط نسبة الشباب تحت سن العشرين، وارتفاع نسبة الكبار فوق الستين من العمر، فإن هذه الدول

1 هديل طالب، أسباب الهجرة غير الشرعية، http//www.mawdooz.com تاريخ زيارة الموقع: الخميس الساعة 17 مساء 2024/01/25م.

هي في حاجة مستمرة للأيدي العاملة، وخاصة إذا ما أضفنا إلى هذه العوامل زيادة نسبة النمو الاقتصادي التي تطلب مزيدًا من الأيدي العاملة.

3- السياسة المتبعة من حكومات دول المقصد لتقييد الهجرة القانونية: أدت السياسة المتبعة من حكومات دول المقصد، بفرض قيود على الهجرة القانونية، إلى انتشار الهجرة غير القانونية، فقد شددت حكومات هذه الدول من إجراءات الحصول على تأشيرة الدخول إليها، كما أنها شددت الرقابة الأمنية على الحدود الدولية لمنع الدخول غير القانوني إليها. ومع إصرار المهاجرين على الوصول لدول المقصد تحت وطأة الظروف الطاردة، وجدوا أنفسهم أمام خيارات قاسية عبر وسائل غير مأمونة، كقوارب الموت، أو التسلل في شاحنات.

4- دور وسائل الإعلام، وعودة المغتربين إلى بلدانهم في الترويج لمظاهر الحياة الغربية: لقد أسهمت وسائل الإعلام في وصف مظاهر الحياة الغربية من حيث الرخاء، والتطور، ووسائل الترفيه، بينما وصفت الظروف المعيشية الصعبة في دول المصدر، وأسهبت في تبيان الفجوة الكبيرة بينهما، كما أن عودة المغتربين إلى مجتمعاتهم، وما يجلبونه معهم من معدات متطورة، كالسيارات، وأجهزة الهواتف، والآلات الالكترونية، والملابس الفاخرة، إضافة إلى بناء منازل حديثة، وإنشاء مشاريع واستثمارات، الأمر الذي زاد في إصرار الكثيرين على خوض مغامرة الهجرة غير القانونية، رغم مصاعبها وتحدياتها.

المحور الثاني/ آثار الهجرة غير القانونية في ليبيا:

قبل تناول موضوع آثار الهجرة غير القانونية في ليبيا، أرى أنه من المفيد التعرض، ولو بشيء من الإيجاز، لطبيعة هذه الهجرة إلى وعبر ليبيا، ثم آثارها في ليبيا:

أولاً/ طبيعة الهجرة غير القانونية إلى ليبيا:

تعدّ ليبيا حديثة العهد بالهجرة الدولية، فلم تكن تعرف ارتفاع المستوى المعيشي، أو حتى توسطه، قبل سبعينيات القرن العشرين، ولم تكن دولة مقصد أو عبور. إذ إن ليبيا لم تشهد الرخاء المعيشي إلا بعد تصدير النفط بكميات تجارية. وخلال حقبة السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، شهدت ليبيا أعدادا من المهاجرين يدخلون عبر المنافذ الشرعية، كان هدفهم العمل لكسب المال والعودة إلى بلدانهم،

وكان أغلبهم من الجنسيات العربية، وخاصة من مصر وتونس والجزائر والمغرب والسودان وسوريا، وكان بعظهم يدخل بصورة قانونية، وبتصريحات عمل، بينما البعض الآخر، وخاصة من دول الجوار يتسللون بصورة غير قانونية. ومنذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، أصبحت ليبيا تشهد أعدادا من المهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء، وظلت أعدادهم في التزايد، ومع بدايات الألفية الثالثة، اتخذت هجرة الإفريقيين نمطا جديدا، حين أصبحوا يتوجهون نحو إيطاليا عبر ليبيا بوسيلة غير قانونية، ومن ذلك الوقت أصبحت الهجرة غير القانونية ظاهرة مقلقة لليبيا ولإيطاليا ولبعض الدول الأوروبية. [1]

لقد أصبحت الهجرة غير القانونية همًّا سياسيًا واقتصاديًا وإنسانيًا، سواء لليبيا أو للدول الأوروبية وخاصة ايطاليا، وزاد من خطورة هذه الظاهرة أن ارتبط بما يعرف بالجريمة المنظمة. كالاتجار بالمهاجرين وتجارة المخدرات، والإرهاب، وغيرها من الجرائم الأخرى.

أما فيما يخص أعداد المهاجرين، فلم يأخذ خطًّا ثابتًا خلال العقود الماضية، وإنما تأثرت أعدادهم بالعديد من الظروف والعوامل، سواء منها الجاذبة أو الطاردة. ففي عام 1984م تناقصت أعدادهم إلى 100.263 ألف مهاجر بعد أن كان عددهم 569 ألف مهاجر في عام 1983م؛ نتيجة قيود التحويلات المالية الخارجية التي فرضتها السلطات الليبية على المهاجرين آنذاك.[2] وعقب الأحداث التي شهدتها ليبيا عام 2011م، وما صاحبها من فوضى أمنية، وصراع سياسي وعسكري داخلي، منح فرصًا مثالية للراغبين في الهجرة إلى أوروبا عبر ليبيا، فتزايدت أعدادهم كثيرًا، قد ذكرت المنظمة الدولية للهجرة في تقريرها 2022م أن إحصاء عدد المهاجرين الموجودين بليبيا في الجولة 42 يونيو2022م قد بلغ(776,440 مهاجراً) ينحدرون من أكثر من 41 جنسية. وازداد العدد ليصل إلى إجمالي (974.679) مهاجراً في الجولة 43 من تجميع البيانات يوليو– أغسطس 2022م، بينما كان العدد ذلك منخفضا عن ذلك عقب انتشار جائحة كورونا حيث سجل (636,426 مهاجراً) في الجولة 27 لجمع البيانات سبتمبر 2019م[2].

1 البشير علي الكوت، الأبعاد السياسية والأمنية والقانونية في ظاهرة الهجرة غير القانونية في ليبيا، صبراتة، مجلة المتوسط، المجلد الأول، السنة الأولى، العدد الأول، يونيو 2018م، ص ص: 24–25.

2 المرجع السابق نفسه، ص 25.

ومثلما تؤدي الهجرة غير القانونية إلى آثار سلبية متنوعة على الدول ذات العلاقة المباشرة بهذه الظاهرة، سواء أكانت دول مصدر أو دول عبور أو دول مقصد، فإن ليبيا لها وضع استثنائي أشد خطورة بالنظر لحالة الفوضى الأمنية، وعدم الاستقرار السياسي التي تمر بها منذ العام 2011م. فتدفق موجات كبيرة من المهاجرين غير القانونيين إلى ليبيا سواء من دول الجوار أو غيرها من الدول، الإفريقية (وكذلك من دول أخرى تمر بأوضاع أمنية وسياسية متدهورة كالعراق وسوريا) يترك آثارا وأخطارا سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية يصعب معها على السلطات الليبية أن تحمي نفسها منها، وخاصة في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني.

ثانياً/ آثار الهجرة غير القانونية في ليبيا:

يمكن تصنيف الآثار التي تحدثها الهجرة غير القانونية في ليبيا على النحو التالي[1]:

أولاً/ الآثار السياسية والأمنية:

إن الهجرة غير القانونية ذات منشأ خارجي، ولها تأثيرات داخلية ودولية تمس ليبيا ودول المقصد (الدول الأوروبية)، وكذلك المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان التي تعنى بمتابعة الحقوق الإنسانية للمهاجرين، ولعل أهم الآثار السياسية والأمنية في ليبيا تتمثل في:

1- إن توافد موجات كبيرة من المهاجرين غير القانونيين إلى ليبيا، وخاصة في ظل ما تعانيه من حالة عدم الاستقرار الشامل، أسهم في تعميق هذه الحالة، خاصة وأن بعضهم قد انخرط في مجموعات مسلحة انحازت إلى هذا الطرف أو ذاك من أطراف الأزمة الليبية.

2- تداخل عصابات التهريب مع المهاجرين: حيث تستغل عصابات التهريب المهاجرين وتعاملهم سلعًا ذات مردود مالي، مقابل تسهيل عمليات هجرتهم إلى أوروبا.

1 تقرير المنظمة الدولية للهجرة، Libya–Migrant Report 43 (July–August 2022) ، Httm//:www.dtm.iom.int تاريخ الزيارة 2024/2/25م الساعة 12 ظهراً.

ثانياً/ الآثار الاقتصادية:

لقد أدى تدفق الأعداد الكبيرة من المهاجرين إلى ليبيا بعد سنة 2011م، مستغلين الظروف التي تعانيها البلاد، إلى آثار سلبية على الوضع الاقتصادي الوطني، وذلك على النحو التالي:

شكلت الأعداد الكبيرة من المهاجرين غير القانونيين صعوبة في تحديد أعدادهم، وذلك بسبب الطبيعة غير الرسمية لها، الأمر الذي شكل عبئا هائلا على الاقتصاد الوطني، وساهمت في تضخم فاتورة الواردات، وكل هذا أدى إلى تراجع الاقتصاد الوطني، ووصوله إلى حافة الانهيار.

لقد أدت موجات الهجرة غير القانونية إلى إحداث خلل في سوق العمل من ناحية، وعدم إمكانية معرفة حاجة السوق الليبي من السلع والخدمات من ناحية ثانية، وصعوبة التخطيط للأوضاع الاقتصادية بطريقة ناجحة من ناحية ثالثة.

ثالثاً/ الآثار الاجتماعية:

لقد تركت الهجرة غير القانونية إلى ليبيا العديد من الآثار السلبية، مست ولا زالت تمس المجتمع الليبي في أوجه عديدة، ولعل أهم هذه الآثار هي[1] :

1- إن زيادة أعداد المهاجرين غير القانونيين، وبوتيرة متزايدة، قد أحدث خللا في التركيبة السكانية لليبيا، وخاصة الجنوبية منها؛ وهذا من شأنه أن يؤثر في الهوية الليبية، من حيث العادات والتقاليد والدين ومستوى الخدمات وفرص العمل، ناهيك عن الآثار السياسية.

2- ارتفاع نسب البطالة والجريمة: فقد أدى دخول الأعداد الكبيرة من المهاجرين إلى البلاد، وهي في وضع تعاني فيه مؤسساتها هشاشة، وخاصة المؤسسات الأمنية والعسكرية، مع انتشار السلاح،

---

1 لمزيد من التفصيل راجع :

- البشير علي الكوت: مرجع سبق ذكره، ص ص 27-32.
- علي مصباح علي عمر، الهجرة غير النظامية أسبابها وآثارها في ليبيا، مجلة الأستاذ، خريف 2022م، ص. ص 220-241 تاريخ الزيارة الساعة العاشرة صباحا، السبت 27-2-2024 http:uotpa.org.ly
- محمد إمحمد محمد أبوزيد، الهجرة غير الشرعية وأثرها في الأمن القومي الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية ،2019 ص .ص 51-71 .www.meu- http// edu.jo.com تاريخ زيارة الموقع الساعة 12 ظهرا الجمعة ،26-2-2024م.

وغلاء الأسعار وشح السيولة المالية، أدى كل ذلك إلى تقلص فرص العمل، وازدياد نسبة البطالة بين السكان، وارتفاع نسبة الجريمة.

3- تردّي الخدمات الصحية والنقص الحاد في المواد الطبية: فقد أدى توافد الأعداد الكبيرة من المهاجرين إلى البلاد، بما يحملون من أمراض خطيرة معدية، مثل الإيدز، والوباء الكبدي، والزهري (تشير بعض الإحصائيات إلى أن ما نسبته 15% من المهاجرين يعانون من هذه الأمراض) حيث إنهم قدموا من بلدان محدودة الإمكانيات الصحية، إضافة إلى ما تعانيه ليبيا من تحديات في مجال توفر الخدمات الصحية.

4- تنامي شبكات التهريب: حيث إنه، وبسبب تفشي البطالة بين الشباب الليبي، ونقص السيولة المالية، وعدم انتظام صرف مرتبات المشتغلين منهم، الأمر الذي دفع الكثير منهم إلى الانخراط في أعمال شبكات التهريب أو مساعدتها، إضافة إلى قيام بعضهم بعمل نقاط تفتيش غير شرعية لابتزاز المهاجرين، قصد الحصول على مبالغ مالية منهم.

5- تفشي ظاهرة الاتجار بالمهاجرين، واحتجازهم وممارسة العديد من أصناف العنف والتعذيب والابتزاز والدعارة.

الخاتمة:

من خلال ما سبق، يمكن القول إن الهجرة غير القانونية بتطوراتها المتسارعة، وبأسبابها المتنوعة قد أحدثت آثاراً سلبية متنوعة في ليبيا، منها ما هو سياسي وأمني، ومنها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو اجتماعي، ومن ثمّ فقد أصبح موضوع الهجرة غير القانونية يشغل حيزا واسعًا من اهتمامات الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، ومراكز الدراسات، ذلك أنها أصبحت تضغط وبقوة على الإمكانات الحقيقية للدول، وأمنها القومي، سواء دول العبور أو دول المقصد؛ ومن ثمّ فإن السلطات الليبية معنية بمكافحة الهجرة غير القانونية؛ للحفاظ على سيادتها، وأمنها القومي، وأيضا مقدراتها الاقتصادية، مع الحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي، وعاداته، وقيمه الدينية والوطنية، وعلى الأخص القيام بالآتي:

1- التنسيق مع كل الدول ذات العلاقة بموضوع الهجرة غير القانونية، ذلك أن ظاهرة الهجرة غير القانونية هي إحدى القضايا الدولية، ومن ثم ليس بإمكان دولة واحدة أن تنجح في التصدي لها،

ومكافحتها ومعالجة الأخطار المصاحبة لها، بل لابد من تظافر كل الجهود الدولية، وتخصيص الموارد والإمكانات الاقتصادية، والجهود السياسية لمعالجة الأسباب المؤدية إليها.

2- تفعيل دور كل الأجهزة الأمنية، وإيوائهم، والصرف عليهم، وتكثيف التعاون والتنسيق فيما بينها لمكافحة الهجرة غير القانونية، وتشديد الإجراءات التي تحد من محاولات التسلل إلى ليبيا.

3- الحاجة الماسة إلى تعديل التشريعات الوطنية ذات العلاقة، ومنها القانون رقم 19 لسنة 2010م بشأن مكافحة الهجرة غير القانونية، بما يكفل حماية السيادة الوطنية، ومنع دحول المهاجرين، مع مراعاة حقوق المهاجرين الإنسانية.

4- أن تصدر تشريعات تتيح الاستفادة بخدمات المهاجرين غير القانونيين، بدل الانفاق عليهم.

5- ضمان عدم أحقية المهاجرين في الحصول على الجنسية الليبية؛ حتى لا تكون عاملا جاذبا للهجرة إلى ليبيا.

المراجع

أولاً- الكتب والمجلات:

1. ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، الطبعة الثالثة ،1414هـ.
2. البشير علي الكوت، الأبعاد السياسية والأمنية والقانونية في ظاهرة الهجرة غير القانونية في ليبيا، صبراتة، مجلة المتوسط، المجلد الأول، السنة الأولى، العدد الأول، يونيو 2018م.
3. لويس معلوف، المنجد في اللغة والأعلام، بيروت، دار المشرق، 2014م.
4. طارق خالد الإدريسي، مراحل تطور تشريعات الهجرة غير الشرعية في القانون الليبي، صبراتة، مجلة المتوسط، السنة الأولى، العدد الأول، يوليو 2018م.
5. عبد الله عبد الغني عالم، المهاجرون: دراسة سوسيو أنثروبولوجية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،2002م.
6. علي مصباح علي عمر، الهجرة غير النظامية أسبابها وآثارها على ليبيا، مجلة الأستاذ، خريف 2022م.
7. محمد أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، لبنان، بيروت، دار الكتب، ط .1988م.

ثانياً- المراجع الإلكترونية:

1. محمد إمحمد محمد أبوزيد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية ،2019 ص ص 51-71 .-http// www.meu edu.jo.com تاريخ زيارة الموقع الساعة 12 ظهرا الجمعة ،26-2-2024م .
2. هديل طالب، أسباب الهجرة غير الشرعية، http//www.mawdooz.com تاريخ زيارة الموقع: الخميس الساعة 17 مساء 2024/01/25م.
3. تقرير الأمم المتحدة، الهجرة، htt//www.un.org/global-issues/migration تاريخ زيارة الموقع الساعة الخامسة مساء، الثلاثاء 23-01-2024م.
4. تقرير المنظمة الدولية للهجرة (iom)
5. 2022Libya-Migrant Report 43 (July-August

Httm//:www.dtm.iom.int تاريخ الزيارة 2024/2/25م

6. المادة الأولى من القانون رقم (19) لسنة 2010م.
7. بورزق أحمد، حجاج مليكة، أسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها، الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث، المجلد الاول العدد التاسع ،2018،http//www.asjb.cerist.dz
8. تاريخ الزيارة الساعة العاشرة صباحاً، السبت 27-2-2024 http:uotpa.org.ly